مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري ((نموذج: المشروعات الصناعية الصغيرة لصناعة المنظفات الكيميائية في المنطقة الساحلية))
اسم الكاتب: د. علي ميا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3968
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 00:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (2) 2005

دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري

((نموذج: المشروعات الصناعية الصغيرة لصناعة المنظفات الكيميائية في المنطقة الساحلية))

الدكتور علي ميّا*

(قبل للنشر في 2005/10/10)

□ الملخّص □

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة في تحقيق التنمية المتوازنة في قطرنا، من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة وكذلك خلق دخول لهم ولأصحاب هذه المشاريع، الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعاشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع. ولهذا فقد تم تبيان أهمية المشروعات الصغيرة ودورها التاريخي في بناء وتطوير الصروح الاقتصادية العملاقة، وتوضيح خصائصها وأنواعها وكذلك الآثار الإيجابية لتنميتها وتشخيص المشاكل والعقبات التي تواجهها إضافة إلى تقديم مجموعة متكاملة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تذليل هذه المشاكل وإيجاد الحلول العلمية لها.

* أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (2) 2005

An Analytic Field Study of the Problems and Difficulties Hindering the Small Industrial Projects in the Syrian Arab Republic

Sample: Small Industrial Projects of Chemical Detergents in the Costal Region

Dr. Ali Mayya*

(Accepted 10/10/2005)

□ ABSTRACT □

This research aims at highlighting the important role that small industrial projects can play in achieving a balanced development in our country through being able to offer job opportunities for a considerable number of the working force as well as generating incomes for them and for the proprietors. All this contributes to improving the standards of life for many classes of society. Therefore, the importance of small projects and their historical role in founding and developing giant industrial facilities have been illustrated, and their properties and types as well as the positive influence of their development and problem diagnosis have also been explained. Moreover, a complete set of suggestions and recommendations have been proposed to contribute to overcoming these problems and finding scientific solutions for them.

***Associate Professor, Department Of Business Management; Faculty Of Economics, Tishreen University, Syria.**

مقدمة:

أن للمشاريع الصغيرة أهمية استثمارية وتنموية كبيرة ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافياً، الأمر الذي يهيؤها لإحداث تنمية إقليمية شاملة وفعالة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتساعد على تحقيق ترابطاً رأسياً وأفقياً بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (النعيمات، 1999).

ويلاحظ المتتبع للأحداث والتحولات الاقتصادية التي حدثت في أواخر القرن الماضي وما زالت تحدث في معظم دول العالم، أن هناك توجهاً كبيراً في وقتنا الراهن لدى معظم الدول وخصوصاً بعد تزايد الاتجاه نحو العولمة وتحرير الاقتصاد لإعطاء القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة دوراً أكبر من الدور الذي لعبته في السنوات الماضية، ولهذا فأن أهمية وعدد المنشآت والمشاريع الصغيرة، بدأ يتزايد بشكل كبير ومستمر في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية كافة ومنها قطرنا العربي السوري وخصوصاً بعد صدور قانون الاستثمار رقم /10/. الأمر الذي حفزنا للقيام بهذا البحث المتواضع في محاولة جادة للتعرف على المشاكل والعقبات الحقيقية التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة وتؤدي إلى تعثر مشاريعهم أو فشلها في كثير من الأحيان.

مشكلة البحث:

تعتبر المشروعات الصناعية الصغيرة أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد الوطني في الكثير من الدول على اختلاف درجات تطورها وتقدمها الحضاري، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تنمية وتطوير اقتصاديات هذه الدول.

وانطلاقاً من هنا فإن مشكلة البحث تتمحور بشكل أساسي حول دراسة وتحليل المشاكل والعقبات التي تواجه هذه المشروعات واستنباط الحلول العلمية المناسبة لها لكي تتمكن من النجاح والمساهمة في تحقيق التنمية المتوازنة لاقتصادنا.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أن المشاريع الصغيرة كانت وما زالت تحتل مكانة خاصة في اقتصاديات معظم الدول على اختلاف درجات تطورها وتقدمها الحضاري لما لها من أهمية كبيرة في تنمية وتطوير الاقتصاد من خلال إيجادها فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، وكذلك خلق دخول لهم ولأصحاب هذه المشاريع. الأمر الذي يساعد على زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع، إضافةً إلى دورها التاريخي في بناء وتطوير الصروح الاقتصادية العملاقة.فمن المشغل الصغير جاء المصنع الكبير ومن المتجر المتواضع تطورت الشركات التجارية الضخمة.فقد انطلقت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر في كل من إنكلترا وفرنسا وألمانيا من مشاغلها الصغيرة، وكذلك انطلقت الثورة التجارية من النشاطات الفردية مؤديةً كلها إلى التطور الاقتصادي المتزايد منذ ذلك الحين ولغاية الآن، وكذلك يأتي الكثير من النشاط الاقتصادي في وقتنا الحاضر سواء في البلدان الصناعية المتقدمة أو في البلدان النامية من مشاريع إنتاجية صغيرة تستخدم نسباً مرتفعة من العمالة المحلية وتسهم بنسبة غير قليلة في الناتج القومي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يوجد في الوقت الحاضر /14/ مليون مشروع إنتاجي صغير تستخدم حوالى 57% من قوة العمل الخاصة وتسهم بـ50% من الناتج المحلي الأهلي(صيام صـ12.)، ومن هنا يتضح الدور الكبير الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في الاقتصاد القومي

الأمريكي، في حين أنه لا يزال اهتمام معظم المسؤولين وأصحاب القرار في قطرنا منصباً على المشروعات العامة والكبيرة وإغفال أهمية المشروعات الصغيرة، على الرغم من أهمية هذه المشروعات وقدرتها الكبيرة على المساهمة في إعادة تقويم وهيكلية الإنتاج وتحقيق التوازن والعدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توزيعها للدخل القومي والقوى الشرائية وتوفيرها لفرص عمل كبيرة على مستوى أقاليم ومحافظات القطر المختلفة كافة، بحيث لا يصبح التركيز مقتصراً على العاصمة والمحافظات المأهولة بالسكان أو المناطق التي تعتبر موطناً للمشاريع الكبيرة.

وانطلاقاً من هذا الدور فإنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة تستدعي الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتشجيع الاستثمار فيها من خلال توفير السبل الكفيلة كافة لنجاحها وتعزيز دورها لاسيما وقد أثبتت نجاحها وتفوقها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء.

أهداف البحث:

لقد سعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة وتحديد خصائصها ومميزاتها وبيان دورها وآثارها الايجابية في تنمية الاقتصاد الوطني.
2- التعرف على مدى الاهتمام الحكومي والشعبي بمثل هذه المشاريع.
3- التعرف على المشاكل الحالية التي يعاني منها أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة بشكل عام والعاملة في مجال صناعة المنظفات الكيمائية بشكل خاص.
4- تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات الكفيلة بمساعدة أصحاب هذه المشاريع للنحاج في أعمالهم ومشاريعهم.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

1- هناك علاقة قوية بين نجاح المشروعات الصغيرة وحجمها الاقتصادي.
2- هناك علاقة قوية بين نجاح المشروعات وبين دراسات الجدوى الاقتصادية لها.
3- هناك علاقة قوية بين نجاح المشروعات وبين الإدارة الجيدة لها.
4- هناك علاقة قوية بين نجاح المشروعات وبين الإمكانيات المالية المتاحة لها.
5- هناك علاقة قوية بين نجاح المشروعات الصغيرة وبين السياسات الحكومية تجاهها.

منهجية البحث:

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث فقد تم تقسيم البحث إلى قسمين أساسيين هما:

أ- القسم النظري:

وفيه اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والنشرات الرسمية والدراسات السابقة المتخصصة في مجال البحث بهدف إثراء البحث والخروج بأفضل النتائج والتوصيات.

ب- القسم الميداني أو التطبيقي:

وفيه اعتمدنا على أسلوب الاستقصاء أو الاستبيان حيث تم تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة الخاصة بتحقيق أهداف البحث تم توزيعها على عينة البحث إضافة إلى المقابلات الشخصية للتأكد من صحة المعلومات الواردة في الاستبيان.

ج- مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من /25/ منشأة صناعية صغيرة تعمل في مجال صناعة المنظفات الكيميائية، وقد تم اختيار هذه المنشآت بشكل عشوائي من بين المنشآت العاملة في مجال صناعة المنظفات الكيميائية من مختلف الأحجام والأنواع والقدرات المالية في كل من محافظتي اللاذقية وطرطوس.

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة في سوريا:

في الحقيقة لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف موحد للمشروعات الصناعية الصغيرة ويعزى هذا الاختلاف إلى أسباب عديدة منها اختلاف مراحل النمو الصناعي، ومدى التقدم التكنولوجي ودرجة التطور الاقتصادي، إضافة إلى تعدد المعايير المستخدمة لتحديد هذا المفهوم من دولةٍ لأخرى فهناك من يعرفها حسب عدد العاملين فيها وهناك من يعرفها حسب حجم رأس المال المستثمر فيها أو حسب مبيعاتها أو أرباحها وما إلى ذلك من معايير أخرى.وعليه فأن المشروع الصغير بالنسبة للاقتصاد الأمريكي قد يكون مشروعاً متوسطاً أو كبيراً بالنسبة للاقتصاد السوري أو المصري.....الخ

الجدول رقم (1) يوضح بعض الأسس المستخدمة في تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة في بعض الدول:

الدولة	عدد العمال	حجم الأموال المستثمرة	الأرباح الصافية
الولايات المتحدة الأمريكية	من 1 – 250	أن لاتزيد عن 9 مليون دولار	أن لاتزيد عن 450 ألف دولار
بريطانيا	من 1 – 50	أن لاتزيد عن 7 مليون جنيه إسترليني	أن لاتزيد عن 1.4 مليون جنيه إسترليني
الهند	من 1 – 300	أقل من 280 ألف دولار	ـــ
كوريا الجنوبية	من 1 – 300	أقل من 700 ألف دولار	ـــ
مصر	من 1 – 20	ـــ	أن لا تتجاوز مليون جنيه مصري
سورية	من 1 – 9	ـــ	أن لا تتجاوز /15/ ألف ليرة

المصدر: إعداد الباحث

ونستنتج من الجدول السابق خروج قطرنا عن بعض الأسس والمعايير التي اعتمدت عليها الكثير من البلدان في تعريفها للمشروعات الصناعية الصغيرة، حيث اعتمد قطرنا في تعريفه للمشروعات الصناعية الصغيرة على معيارين فقط هما: معيار العمالة ومعيار الدخل الصافي (الربح)، فقد حدد المرسوم التشريعي رقم /250/ لعام 1969 في تعريفه للحرفة الصناعية على أنها: (المنشأة التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن تسعة عمال ولا يتجاوز دخلها السنوي الصافي عن خمسة عشرة ألف ليرة سورية).

وعلى الرغم من المزايا التي يحققها كلٍ من هذين المعيارين فإنّهما لا يصلحان منفردين للحكم على كون المنشأة صغيرة أو كبيرة فمعيار العمالة لوحده لا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المشروع، فهناك الكثير من المشروعات

الصناعية التي تتطلب مقادير قليلة من الاستثمارات، ولكنها توظف عدداً كبيراً من اليد العاملة ويعتبر من الخطأ استبعادها من ميدان المشروعات الصناعية الصغيرة على أساس معيار العمالة وحده وبالعكس هناك بعض المشروعات الصناعية تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، ولكنها توظف عدداً قليلاً من العمال وبالتالي يعتبر من الخطأ ضم هذه المشروعات إلى المشروعات الصناعية الصغيرة على أساس معيار العمالة لوحدة أيضاً.

كما أن معيار الدخل الصافي (الربح) الذي حدده المرسوم التشريعي رقم /250/ لعام 1969 بـ (15) ألف ليرة سورية عوضاً عن معيار رأس المال المستثمر يثير مجموعة من الصعوبات التي تتعلق بعدم إمكانية تطبيقيه نظراً لأن قسماً كبيراً من المشروعات الصناعية الصغيرة غير ملزم بمسك دفاتر وحسابات منظمة بطريقة أصولية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة من المشروعات الملزمة بمسك الدفاتر وإعداد حسابات نظامية نتيجة تلاعبها في هذه الحسابات، إضافة إلى أن تحديد الحد الأقصى للدخل السنوي الصافي بمقدار /15000/ ل.س أصبح أمراً غير مقبولاً في وقتنا الراهن لاسيما وأن الكثير من المشروعات الصغيرة بدأت باستخدام الآلات الحديثة الأمر الذي أدى إلى زيادة إنتاجيتها وارتفاع كمية أرباحها وانطلاقا، من هنا أصبح من الضروري العمل على تعديل التعريف السابق وإيجاد تعريف واضح للمشروعات الصناعية الصغيرة يتناسب مع المعايير الدولية ويلبي حاجة الأوضاع الاقتصادية و تتبناه جميع الجهات والهيئات الرسمية بحيث يصبح الأساس في تقرير منح التسهيلات والمزايا الخاصة بهذه المشاريع.

ثانياً- أنواع المشروعات الصناعية الصغيرة:

تنقسم المشروعات الصناعية في سوريا إلى أربعة أقسام هي:

1- <u>المشروعات الصناعية المنزلية :</u>

وتضم الصناعات التي تمارس داخل المنزل وغالباً ما تكون وسائل الإنتاج فيها بدائية وبسيطة وتعتمد على أيدي عاملة ماهرة وتتبع الأساليب التقليدية المتوارثة في العمل وهي تنتشر في الأرياف والمدن على حد سواء مثل صناعة السجاد اليدوي والحياكة والتطريز... الخ.

2- <u>المشروعات الصناعية الحرفية:</u>

حدد المرسوم التشريعي رقم /250/ لعام 1969 تعريف الحرفة الصناعية بأنها ((المنشآت التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن تسعة عمال، ولا يتجاوز دخلها السنوي خمسة عشر ألف ليرة سورية)).

ومن هذا التعريف يلاحظ خروج القطر لدينا عما تعارفت عليه معظم الدول في تعريفها للمشروعات الصغيرة حيث اعتمد قطرنا على معيار الدخل الصافي (الربح) عوضاً عن معيار رأس المال المستثمر في هذه المشاريع.

3- <u>المشروعات الصناعية الصغيرة الريفية:</u>

وتشرف على هذه المشروعات الصناعية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهدف منها تشجيع استمرار صناعة البسط والسجاد اليدوي والحرير الطبيعي وتطويرها في القرى التي تتواجد فيها، بالإضافة إلى صناعات ريفية أخرى يمارسها الريفيون لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية مثل تربية النحل والأبقار وصناعة الألبان والأجبان...الخ.

4- <u>المشروعات الصناعية الصغيرة الحديثة:</u>

وهي المشروعات الصناعية التي يعمل بها عدد محدد من العمال لا يزيد عدد عمالها عن عشرة وتتم في منشآت صغيرة تعتمد على الآلات والمعدات الحديثة، وهي تقوم إلى جانب إنتاجها للسلع الاستهلاكية بتزويد

المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة ببعض المستلزمات والمواد الأولية المصنعة والوسيطة التي تدخل في صناعات تجميعية أكبر منها كصناعة التريكو والنسيج وقطع الغيار وغيرها.

ثالثاً- خصائص المشروعات الصغيرة:

تتصف المشرعات الصناعية الصغيرة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المشروعات الصناعية الكبيرة من أهمها:

1- انخفاض حجم رأسمالها مقارنة بالمشروعات الكبيرة الأمر الذي ينسجم مع رغبة بعض المستثمرين الذين يملكون مدخرات قليلة ويرغبون في الإشراف المباشر على استثماراتهم دون اللجوء إلى المشاركة مع الآخرين.

2- الملكية الفردية أو العائلية للمشروعات الصغيرة.

إن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشائها يجعلها تتلاءم مع أنماط معينة من الملكية يغلب عليها الطابع الشخصي التي تتمثل في الملكية الفردية أو العائلية (الأقارب) أو شركة الأشخاص (الأصدقاء)، وهذه الأنماط من الملكية أكثر استمالة للمدخرين الصغار الذين يرغبون بامتلاك مشروعٍ صغيرٍ يتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم التنظيمية والإداري

3- تمتاز المشروعات الصغيرة بقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من العاملين لاعتمادها على تقنيات وآلات ذات كثافة رأسمالية منخفضة نسبياً.

4- تعتبر صناعات تكميلية لعدد كبير من الصناعات المتوسطة والكبيرة.

5- يمكن إقامتها في الأماكن التي لا تتوفر فيها مستويات متقدمة من البنى التحتية الأمر الذي يوسع انتشارها جغرافياً.

6- تتميز الإدارة في المشروعات الصغيرة بالمرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على تقبل التغيير، وتبني سياسات جديدة على عكس المشروعات الكبيرة حيث تتعدد المستويات الإدارية وتكثر معها مراكز اتخاذ القرارات بالإضافة إلى رسمية العلاقات الوظيفية وتسلسلها في خطوط مرسومة مما يجعل القرار الإداري فيها يأخذ وقتاً طويلاً.

رابعاً: الآثار الإيجابية لتنمية المشاريع الصغيرة:

انصب اهتمام السياسات الاقتصادية في قطرنا في السنوات الماضية على إنشاء المشروعات الكبيرة وأغفلت أهمية المشروعات الصغيرة على الرغم من أن هذه المشروعات قادرة على أن تسهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلية الإنتاج وتطوير الاقتصاد القومي ويمكن إجمال الآثار الإيجابية لتنمية المشاريع الصغيرة في سوريا بما يلي:

1- <u>تحقيق العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:</u>

تضع الخطط التنموية كافة في مقدمة أهدافها تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الدخل وتوفير الخدمات كافة وخلق فرص العمل على مستوى محافظات القطر المختلفة بحيث لا يكون التركيز على المحافظات الكبيرة أو المأهولة بالسكان أو المحافظات التي تعتبر موطناً للمشاريع الكبيرة. ولذلك فإن وجود المشروعات الصغيرة يسهم في تحقيق هذه الأهداف وفي تنمية المجتمع بشكل متوازن.

2- خلق فرص عمل جديدة:

تمتاز المشروعات الصغيرة بقدرتها على امتصاص جزء كبير من البطالة وخلق فرص عمل جديدة، لأنها لا تتطلب المهارات الفنية العالية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام.

3- خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها:

تقوم المشروعات الصغيرة بتزويد المشروعات المتوسطة والكبيرة ببعض ما تحتاج إليه من مواد ومستلزمات إضافة إلى قيامها بإعداد العمال المهرة وإكسابهم الخبرة والمهارة وانتقالهم إلى المشاريع الكبيرة ذات الأجور المرتفعة.

4- تنمية الصادرات:

تسهم هذه المشاريع في تنمية الصادرات من خلال قيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر على اعتبارها مشاريع مغذية للمشاريع الكبيرة، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية(صفوت صـ15.).

خامساً: المشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري:

على الرغم من الخصائص التي تمتاز بها المشروعات الصغيرة كما لاحظنا في الفقرات السابقة والآثار الإيجابية التي يمكن تحقيقها للاقتصاد الوطني، فإن هناك الكثير من المشاكل والعقبات التي لاتزال تعيق نموها وتطورها في قطرنا وبغية الوقوف على حقيقة هذه المشاكل والعقبات تم تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة التي تدور حول طبيعة هذه المشاكل والعقبات وقمنا بتوزيع /25/ استبانة باليد على مالكي أو مديري المشروعات محل البحث والبالغ عددها /25/ منشأة في كلٍ من محافظتي اللاذقية وطرطوس وقد تم استرجاع جميع هذه الاستبانات باليد أيضاً.

سادساً: تحليل بيانات ونتائج الاستبيان:

السؤال الأول للدراسة: ما هو نمط ملكية المشروع ، فردي، عائلي، مشترك؟

الجدول رقم (2) يوضح عدد الإجابات والنسب المئوية المتعلقة بالسؤال الأول

البيان	عدد الإجابات	النسبة المئوية
مشروع فردي	18	%72
مشروع عائلي	5	%20
مشروع مشترك (شركة أشخاص)	2	%8
المجموع:	25	%100

المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن أنماط الملكية السائدة في المشروعات محل الدراسة هي أنماط الملكية الفردية والعائلية، فقط أظهرت الدراسة أن 72% من منشآت العينة هي منشآت فردية و20% عائلية و8% شركات مشتركة لأكثر من شخص، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية توسع هذه المشروعات إلا بحدود الإمكانيات الذاتية لمالكيها وهذا يبرهن على صحة الفرضية الأولى.

السؤال الثاني: ما هي قيمة الآلات المستخدمة لديكم ؟

الجدول رقم (3) يوضح قيمة الآلات المستخدمة في المشاريع محل الدراسة

البيان	عدد الإجابات	النسبة 2
من 100– 500 ألف ل.س	13	%52
من 500 إلى مليون ل.س	7	%28
أكثر من مليون	5	%20
المجموع:	25	%100

المصدر: إعداد الباحث

ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن قيمة الآلات المستخدمة في المشروعات محل الدراسة هي أقل من مليون ليرة سورية فقد أظهرت الدراسة أن 52% من هذه المشروعات قيمة الآلات والمعدات فيها لا تتجاوز /500/ ألف ل.س و28%، منها تقل قيمة الآلات فيها عن المليون ل.س، و20% تتجاوز قيمة الآتها ومعداتها المليون ل.س وهذا الأمر يدل على أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في هذه المشاريع هي ألآت كهربائية عادية وليست ذات مستوى تكنولوجي عالي، الأمر الذي يضعف إنتاجيتها ويقلل من إمكانية نجاحها.

السؤال الثالث: هل تم إقامة المنشأة بعد إجراء دراسة جدوى اقتصادية لها؟

الجدول رقم (4) يوضح عدد الإجابات والنسب المتعلقة بهذا السؤال

البيان	عدد الإجابات	النسبة %
إجراء دراسة جدوى	5	20
عدم إجراء دراسة جدوى	20	80
المجموع:	25	%100

المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن 20% من مشاريع العينة فقط تم إقامتها بعد إجراء دراسات جدوى اقتصادية لها و80% منها تم إقامتها بدون إجراء أية دراسات جدوى اقتصادية لها الأمر الذي يؤدي إلى إخفاق الكثير منها نظراً لإقامتها بشكل ارتجالي وغير مدروس وهذا يبرهن على صحة الفرضية الثانية.

السؤال الرابع: من يدير المنشأة، المالك أم إداري مستقل؟

الجدول رقم (5) يوضح الإجابات والنسب المتعلقة بإدارة المنشأة

البيان	عدد الإجابات	النسبة %
المالك	22	88
إداري مستقل	3	12
المجموع:	25	%100

المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن 88% من المالكين هم الذين يديرون المنشآت و12% من المنشآت يديرها إداري مستقل عن المالك الأمر الذي يجعل معظم هذه المشروعات عرضة للفشل بسبب اعتمادها بشكل رئيس على خبرات مالكيها فمن النادر أن تتوفر في الواقع العملي لدى شخص الدراية والخبرة الكافية بالأنشطة الخاصة بالمشروع كافة من إنتاج وتسويق وتمويل وعلاقات عامة....الخ فقد توصلت إحدى الدراسات التي قامت بها بعض الشركات الأمريكية عام 1984 إلى نتيجة هامة مفادها أن ثلث المشروعات التي فشلت كانت بسبب بعض نقص خبرات

أصحابها وعدم تناسبها وطبيعة المشروعات التي تتولى إدارتها (علام، صـ26.).وهذا يبرهن على صحة الفرضية الثالثة.

السؤال الخامس: ما هو المستوى التعليمي للمدير، ابتدائي أو ملم، إعدادي، ثانوي، جامعي وما فوق؟

الجدول رقم (6) يوضح الإجابات والنسب المتعلقة بالمستوى التعليمي للمدير

البيان	عدد الإجابات	النسبة %
أمي أو بالقراءة والكتابة	-	-
ابتدائي	5	%20
إعدادي	10	%40
ثانوية	8	%32
جامعي وما فوق	2	%8
المجموع:	25	%100

المصدر: إعداد البحث

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن المستوى التعليمي لمعظم مديري المنشآت محل الدراسة منخفض حيث أظهرت الدراسة أن 20% من المديرين حائزين على الشهادة الابتدائية و 40%، على الشهادة الإعدادية و32% من حملة الشهادة الثانوية و8% من حملة الإجازة الجامعية وما فوق.

السؤال السادس: ما هي مصادر الخبرة لديكم، مراكز تدريب الإدارة، توارث الخبرة عن الآباء، الممارسة في العمل؟

الجدول رقم (7) يوضح مصادر خبرة مدراء المنشآت محل الدراسة

البيان	عدد الإجابات	النسبة %
مراكز تدريب الإدارة(معاهد،كليات،مراكز متخصصة)	2	%8
التوارث عن الآباء والأجداد	15	%60
الممارسة في العمل	8	%23
المجموع:	25	%100

المصدر: إعداد البحث

يلاحظ من الجدول السابق أن 60% من مصادر الخبرة في الإدارة قد جاءت بالتوارث عن الآباء والأجداد و8%، عن طريق مراكز تدريب الإدارة و32% عن طريق ممارسة العمل الأمر الذي يجعل تأثير سوء الإدارة يتعاظم خطره في حالة المشروعات الصغيرة نتيجة أن هذه المشروعات تمثل محاولات فردية لأصحابها ويتوقف نجاحها واستمرارها على ما يتوافر لأصحابها من خبرات إدارية لأنه من النادر أن يلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى الاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال الإدارة ليتولوا مسؤولية إدارة هذه المشروعات، مما قد يعرض هذه المشاريع لمخاطر الفشل أكثر من المشروعات الكبيرة لكونها تلجأ إلى تعين عدد من الخبراء و المختصين في مجالات الإدارة المختلفة كالتسويق والتمويل.....الخ (علام صـ26).

السؤال السابع: من يتخذ القرار في المنشأة هل القرار فردي أم جماعي بالتشاور مع العاملين؟

الجدول رقم (8) يوضح الإجابات والنسب المتعلقة بعملية اتخاذ القرار في المنشآت محل الدراسة

البيان	عدد الإجابات	النسبة %
قرار فردي	20	%80

قرار جماعي	5	%20
المجموع:	25	%100

المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن 80% من المالكين هم الذين يتخذون القرارات بمفردهم وأن 20% من المالكين فقط يتخذون قراراتهم عن طريق التشاور مع العاملين.الأمر، الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات قد تكون خاطئة تودي بالمشروع بكامله.

السؤال الثامن: ما هي مصادر تمويل المشروع، مدخرات شخصية، قروض مصرفية، الاقتراض من الأصدقاء والمعارف ؟

الجدول رقم (9) يوضح الإجابات والنسب المتعلقة بمصادر تمويل المشروعات محل الدراسة.

البيان	عدد الإجابات	النسبة %
مدخرات شخصية	20	%80
قروض مصرفية	2	%8
الاقتراض من الأصدقاء والمعارف	3	%12
المجموع:	25	%100

المصدر :إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن معظم أصحاب المنشآت محل الدراسة اعتمدوا في تمويلهم لمشروعاتهم على مدخراتهم الشخصية بنسبة 72%، وعلى القروض المصرفية بنسبة 16% وعلى الاقتراض من الأصدقاء والمعارف بنسبة 12%، وذلك نظراً لكثرة الإجراءات الروتينية والضمانات الكبيرة التي تطلبها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إضافة لارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يجعل أصحاب هذه المشروعات يترددون كثيراً في قبول الاقتراض بهذه الشروط المجحفة، ولهذا فكثيراً من أصحاب هذه المشاريع يعانون منذ البداية من نقص في حجم الأموال اللازمة لهم الأمر الذي يشكل عائقاً أمام نمو وتوسع هذه المشروعات ويضعف الإقبال على تأسيسها (عبد الرحمن، صـ20).

معوقات التوسع والنمو:

أولاً- ما هي المعوقات التمويلية

وقد اشتمل هذا السؤال على ثلاث فقرات أساسية، للاحاطة بالمعوقات التمويلية كافّةً التي يواجهها أصحاب المنشآت محل الدراسة.

الجدول رقم (10) يوضح عدد الإجابات والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات هذا السؤال

	البيان	عدد الإجابات	النسبة %
A	صعوبة التعامل مع البنوك نتيجة كثرة إجراءاتها وضخامة الضمانات التي تطلبها	16	%64
B	نقص السيولة	3	%12
c	صعوبة الحصول على النقد الأجنبي من البنوك	6	%24
	المجموع:	25	%100

المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك صعوبة كبيرة في الحصول على تمويل مصرفي للمشروع بسبب كثرة الإجراءات الروتينية والتواقيع الرسمية اللازمة لإنجاز معاملة الحصول على القروض، إضافة إلى ضخامة الضمانات الشخصية والعينية التي تطلبها المؤسسات المصرفية كشرط للحصول على التمويل، وقد أكد ذلك 64% من أفراد العينة في حين أن 12% من أفراد العينة قد عزوا مشاكلهم التمويلية إلى نقص السيولة الواجب توفرها لتمويل رأس المال الثابت والمتداول للمشروع بسبب نقص التمويل المحلي المتاح وصعوبة التعامل مع البنوك، وعدم قدرتها على تطوير خدماتها المصرفية وان (24%) من أفراد العينة أجابوا بأن مشاريعهم تعاني من مشكلة كبرى في الحصول على النقد الأجنبي، مما يضطرهم للتعامل مع السوق السوداء الأمر الذي يحد من قدرتهم على استيراد الآلات والتجهيزات والمواد الأولية اللازمة لتشغيل منشأتهم بالتكاليف المعيارية العالمية، مما يؤدي إلى اعتمادهم على استخدام ألآت متقادمة تضعف من إنتاجيه مشاريعهم وتعرضها للإخفاق والفشل بسبب المنافسة الإقليمية والعالمية لها وهذا يبرهن أيضاً على صحة الفرضية الرابعة.

ثانياً- ما هي المعوقات الإنتاجية والفنية:

وقد اشتمل هذا السؤال على أربع فقرات للإحاطة بكافة المعوقات الإنتاجية والفنية التي تواجهها إدارة المنشأت محل الدراسة.

الجدول رقم(11) يوضح عدد الإجابات والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات هذا السؤال

	البيان	عدد الإجابات	النسبة %
A	الافتقار إلى تخطيط الإنتاج وربطة بحاجة السوق	5	%20
B	ارتفاع تكاليف الإنتاج	11	%44
c	قدم الآلات المستعملة	4	%16
D	غياب نظم ضبط الجودة المناسبة لحجم المنشأة	5	%20
	المجموع:	25	%100

المصدر:إعداد الباحث

نستنتج من الجدول رقم (11) أن 20% من أفراد العينة قد أكدوا أن مشاريعهم تفتقر إلى تخطيط الإنتاج وربطه بحاجة السوق نظراً لعدم وجود هيئة مركزية أو استشارية توجه نشاطهم بالاتجاهات المطلوبة في السوق المحلية والعالمية، ممّا يؤدي إلى عدم قدرتهم على إنتاج الكميات المطلوبة للأسواق في الوقت المناسب كما أن (44%) من أفراد العينة قد أكدوا أن تكاليف الإنتاج لديهم مرتفعة نسبياً بسبب الرسوم الجمركية العالية المفروضة على المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية مقارنة بالدول المجاورة، إضافةً إلى نسب الضرائب المفروضة عليها والتي بمعظمها تقدر بشكل جزافي.الأمر الذي يضعف قدرة هذه المشاريع على تسويق منتجاتها محلياً أو عالمياً.

كما أجاب 16% من أفراد العينة أن الآتهم قديمة ويعود ذلك إلى عدم قدرتهم على استيراد ألآت حديثة نظراً لصعوبة حصولهم على النقد الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد من المصارف، كما لاحظنا في الفقرات السابقة مما يؤثر على إنتاجية منشآتهم ويجعلها عرضة للإفلاس. كما أكد 20% من أفراد العينة أن مشاكلهم الإنتاجية والفنية تعود إلى

غياب نظم ضبط الجودة المناسبة لحجم منشأتهم، الأمر الذي يؤثر على جودة منتجاتهم ويضعف من قدرتهم على تسويقها، وذلك لافتقارها في كثير من الأحيان إلى المواصفات المطلوبة التي تلبي احتياجات ورغبات المستهلكين.

ثالثاً– ماهي المعوقات التسويقية:

وقد اشتمل هذا السؤال على أربع فقرات أساسية:

والجدول رقم (12) يوضح عدد الإجابات والنسب المئوية المتعلقة بكل فقرة من فقرات هذا السؤال

	البيان	عدد الإجابات	النسبة %
A	غياب المراكز والمؤسسات الخاصة بتنمية الصادرات	10	%40
B	نقص الخبرة والمعرفة بالأسواق الخارجية	5	%20
c	انخفاض مستوى الجودة	4	%16
D	ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مقارنة بالأسعار العالمية	6	%24
	المجموع:	25	%100

المصدر :إعداد الباحث

يلاحظ من الجدوى رقم (12) أنّ 40% من أفراد العينة قد أكدوا أنّ لديهم مشاكل في تسويق منتجاتهم نظراً لغياب المراكز والمؤسسات الخاصة بتنمية الصادرات و20% أكدوا أنّ مشاكلهم التسويقية ناجمة عن نقص الخبرة والمعرفة بالأسواق الخارجية و16% من أفراد العينة أجابوا بأن ضعف قدرتهم التسويقية تعود إلى انخفاض مستويات الجودة لديهم بسبب غياب نظم ضبط الجودة المناسبة لحجم منشآتهم، في حين أن 24% من أفراد العينة أكدوا أنّ مشاكلهم التسويقية تعود إلى ارتفاع أسعار منتجاتهم بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج نتيجة الرسوم الجمركية العالية والضرائب الأخرى المختلفة مقارنة بالدول المجاورة.

رابعاً– ما هي المعوقات المتعلقة بالسياسات الحكومية تجاه المشروعات الصغيرة:

وقد اشتمل هذا السؤال على أربع فقرات للإحاطة بالمعوقات المتعلقة كافّةً بالسياسات الحكومية تجاه المشروعات الصغيرة.

يلاحظ من الجدول (13) أنّ 52% من أفراد العينة غير راضين عن سياسة الحكومة فيما يتعلق بترخيص وتسجيل المشروعات الصغيرة، حيث يجدون أنّ هناك صعوبة كبيرة في الحصول على ترخيص لمنشآتهم وخصوصاً من ناحية الإجراءات والتواقيع الروتينية وعدم وجود النافذة الواحدة التي تمكنهم من تنفيذ الإجراءات المطلوبة كافة منهم في مكان واحد كما أن 16% من أفراد العينة يجدون أنّ سياسة التسعير الحكومي مجحفة بحقهم لأنها في كثير من الأحيان لا تستند على أسس موضوعية، حيث تعتمد على التقدير الجزافي من قبل بعض الموظفين والذين يكونون في كثير من الأحيان من غير المختصين في مجال التكاليف والتسعير، الأمر الذي يؤدي إلى وضع تسعيرة لا تتناسب مع حجم التكاليف الفعلية. في حين أن 12% من أفراد العينة يؤكدون الافتقار إلى المساعدات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي من قبل الحكومة، الأمر الذي يعرضهم للفشل، كما أن 8% من أفراد العينة يرون أنهّم يواجهون مشاكل كثيرة نتيجة لتعدد الجهات الرقابية وتضارب قراراتها وعدم وضوح إجراءاتها، في حين أن 12% غير راضين عن النظام الضريبي نتيجة التقدير الجزافي للضرائب المتعلقة بهذه المشروعات، الأمر الذي يؤدي إلى التعسف في فرض الضرائب وعدم تناسبها مع الأرباح، ممّا يؤدي إلى إثقال كاهل أصحاب هذه المشاريع بالضرائب وتخفيف كمية الأرباح المنشودة

مما ينعكس سلباً على قدرة هذه المشاريع على تجديد الآتها وتوسيع نشاطاتها ويشكل حجر عثرة أمام نجاحها وتطورها وهذا يبرهن على صحة الفرضية الأخيرة.

والجدول رقم (13) يوضح الإجابات والنسب المئوية المتعلقة بكل فقرة من فقرات هذا السؤال:

	البيان	عدد الإجابات	النسبة %
A	صعوبة الترخيص والتسجيل	13	%52
B	سياسة التسعير الحكومي	4	%16
c	الافتقار إلى المساعدات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي	3	%12
D	تعدد الجهات الرقابية	2	%8
E	التقدير الجزافي للضريبة	3	%12
المجموع:		25	%100

المصدر: إعداد الباحث

نتائج البحث:

من خلال تحليل استخراج النسب حول الإجابات الواردة في الاستبيان تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- أن أنماط الملكية السائدة في معظم المشروعات الصناعية الصغيرة هي أنماط الملكية الفردية والعائلية، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية توسع هذه المشاريع إلا بحدود الإمكانيات الذاتية لمالكيها.

2- لوحظ أن 80% من المشاريع الصغيرة تم إقامتها دون إجراء أية دراسة جدوى اقتصادية لها، الأمر الذي يجعل هذه المشاريع عرضة للفشل والإفلاس نتيجة إقامتها بشكل ارتجالي وغير مدروس.

3- لوحظ أن غالبية المشروعات محل الدراسة تقل قيمة الآلات المستخدمة فيها عن /500/ ألف ليرة سورية الأمر الذي يدل على أن الآلات والمعدات المستخدمة فيها هي ألآت ذات مستوى تكنولوجي منخفض الأمر الذي يضعف إنتاجيتها ويقلل نسبة ربحيتها مما يشكل عائقاً أمام نموها وتوسعها.

4- اتضح من خلال الدراسة اعتمادية معظم المشروعات الصغيرة بشكل رئيس على خبرات أصحابها في الإدارة، كما لوحظ انخفاض مستواهم التعليمي وافتقارهم للمهارات الإدارية نتيجة اعتمادهم بشكل أساسي على الخبرات المتوارثة عن الآباء والمعارف.

5- أثبتت الدراسة أن معظم أصحاب المشروعات الصغيرة يعتمدون في تمويلهم لمشروعاتهم على مدخراتهم الشخصية أو الاقتراض من المعارف والأصدقاء أكثر من اعتمادهم على القروض المصرفية، نتيجة عزوف البنوك عن إقراض المشروعات الصغيرة لارتفاع درجة المخاطرة لديها الأمر الذي يفطر البنوك لمطالبة أصحاب هذه المشروعات بضمانات كبيرة لا تتوافر في كثير من الأحيان لدى أصحاب هذه المشروعات، مما يجعل أصحاب هذه المشروعات عاجزين عن الاقتراض نتيجة هذه الشروط المجحفة.

6- لوحظ عدم وجود أية جهة في الوقت الحاضر تكون مهمتها القيام بتقديم النصح والمشورة للمستثمر في القطاع الخاص وخصوصاً للمشروعات الصناعية الصغيرة حول فرص الاستثمار المتاحة واختيار أصناف الإنتاج اللازمة للسوق المحلية أو الدولية.

7- اتضح من خلال الدراسة أن إجراءات الترخيص وتنفيذ المشروعات الصناعية الصغيرة تخضع لإجراءات روتينية طويلة ومكلفة لكونها تحتاج إلى موافقة العديد من الجهات والمؤسسات والدوائر الرسمية، إضافة إلى أن هذه الجهات والدوائر التي يحتاجها الترخيص الصناعي لا تتواجد في مكان واحد، بل على العكس أمكنتها متناثرة في أماكن متباعدة ولكل جهة أنظمتها الخاصة بها وعلى المستثمر أن يتبع روتينها الطويل مما يسبب ضياع وقته وزيادة جهده وارتفاع تكلفة مشروعه مما يدفع الكثير من أصحاب هذه المنشآت للتهرب من الترخيص، مما يؤدي إلى خلق مشاكل كثيرة تضر بالمصلحة العامة وبالاقتصاد الوطني.

8- تبين من خلال الدراسة أن معظم المشاريع الصغيرة تعاني من مشكلة كبيرة في الحصول على النقد الأجنبي بحجة أن هذه المشاريع غير مؤهلة للحصول على النقد الأجنبي من البنوك بالمزايا نفسها التي تمنح للمشروعات الكبيرة، مما يضطرها للتعامل مع السوق السوداء، الأمر الذي يحد من قدرتها على استيراد الآلات والتجهيزات والمواد الأولية اللازمة لتشغيلها بالجودة المناسبة والتكلفة العالمية، مما يضعف إنتاجيتها ويعرضها للإفلاس والفشل في استمراريتها بسبب المنافسة المحلية والعالمية الشديدة لها.

9- تعدد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي الخاص بما فيها المشروعات الصناعية الصغيرة بالإضافة إلى تعدد الجهات المعنية بإصدار هذه القوانين مما يؤدي إلى تضاربها أحياناً ويشكل عائقاً أمام نموها وتوسعها.

10- عدم وضوح السياسات الحكومية المتعلقة بتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة وتلبية احتياجاتها من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على هذه المواد والمستلزمات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة منتجاتها وانعدام قدرتها على المنافسة المحلية أو العالمية.

11- الأعباء الضريبية الكبيرة المفروضة على أصحاب هذه المشروعات نتيجة اعتماد مصلحة الضرائب في معظم الأحيان على التقدير الجزافي للضريبة والذي كثيراً ما يكون مبالغاً فيه مما يعرض المشروع كله للتوقف لعدم تمكنه من سداد الضرائب المقررة.

12- الافتقار إلى تخطيط الإنتاج وربطه بحاجة الأسواق المحلية أو العالمية، نتيجة انعدام وجود المؤسسات التسويقية المتخصصة في تسويق الإنتاج وتوفير البيانات والمعلومات الأساسية عن الأسواق المحلية والدولية.

13- لوحظ من خلال الدراسة أحجام حملة الشهادات الجامعية عن إنشاء المشروعات الصغيرة، حيث لا تتعدى نسبة مشاركتهم 8% في الوقت الذي يعاني فيه معظم هؤلاء من البطالة، نظراً لكثرة الإجراءات والضمانات التي تطلبها البنوك الحالية لإقامة مثل هذه المشروعات، مما يؤدي إلى عزوف هؤلاء عن الإقبال على تأسيسها.

14- ضعف عمليات التنسيق والتعاون بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات والمقترحات:

بناءً على نتائج هذه الدراسة فقد توصلنا إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من الممكن في حال الأخذ بها المساهمة في مساعدة المشروعات الصناعية الصغيرة ليس على البقاء في السوق فحسب وإنما النمو والازدهار مستقبلاً ومن **أهم هذه التوصيات ما يلي:**

1- العمل وبسرعة على إيجاد تعريف واضح وموحد للمشروعات الصناعية الصغيرة يتلاءم مع واقع الاقتصاد السوري الحالي تتبناه الجهات والهيئات الرسمية كافة وتعتمد عليه عند تقرير التسهيلات والمزايا الممنوحة للمشروعات الصناعية الصغيرة، لاسيما وأن المشروعات الصغيرة يمكنها أن تلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية وتسهم في حل الكثير من المشاكل التي تواجه المجتمع والتي من أهمها مشكلة الفقر والبطالة. أن مشكلة البطالة في قطرنا بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة نتيجة للزيادة السنوية الكبيرة في عدد السكان حيث يزداد حجم العمالة المتاحة في قطرنا بمقدار 2.8% سنوياً واستمرار ذلك في المستقبل يعني أن حجم البطالة سوف يزداد أكثر فأكثر لاسيما وأن المنشآت الحكومية والمنظمات الاقتصادية الأخرى قد عجزت عن استيعاب هذه الزيادات السنوية، وانطلاقاً من هنا يبرز وبشكل أكثر وضوحاً الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في مواجهة هذه المشكلة الخطيرة فيما لو حظيت بالاهتمام والرعاية الكافية في السياسات الاقتصادية الحالية والخطط الخمسية القادمة.

2- إحداث مراكز للدراسات والاستشارات الاقتصادية والفنية بحيث تقوم هذه المراكز. بتوفير البيانات والمعلومات حول أهم المشاريع الصغيرة التي يمكن الاستثمار فيها والمساعدة في تقديم الخبرة الفنية والمشورة الاقتصادية والإدارية لأصحابها.

3- تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم الترخيص وتبسيط إجراءاته الإدارية اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة عن طريق النافذة الواحدة اختصاراً للوقت والجهد والمصاريف غير المبررة.

4- تشجيع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة، و ذلك طريق إلغاء الإجراءات الإدارية المعقدة وتخفيف الضمانات التي تطلبها البنوك الحكومية أساساً لمنح هذه القروض والتسهيلات، فبالرغم من وفرة السيولة لدى البنوك السورية ووجود ودائع غير مستثمرة تصل إلى عدة مليارات، فإنها لا تزال تتشدد في طلب الضمانات الكبيرة عند منح القروض.

5- تشجيع إقامة المؤسسات التسويقية المتخصصة في تسويق الإنتاج وتوفير البيانات الأساسية عن الأسواق المحلية والدولية وتحفيز إقامة مؤسسات معنية بتصدير المنتجات والترويج لها من خلال إقامة المعارض وغيرها وسائل الترويج الأخرى.

6- دعم وتمويل عمليات تصدير منتجات المشروعات الصغيرة وتقديم المعونات المالية لأصحابها على أساس نسبة صادراتهم وذلك لتشجيعهم على توسيع استثماراتهم من اجل استجرار كمية أكبر من النقد الأجنبي وتشغيل المزيد من اليد العاملة.

7- تقديم إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة وبشكل خاص إعفاءات على الصادرات التي تعتمد على تصنيع المواد المحلية وإلغاء ضريبة الآلات والمعدات والمستلزمات الوسيطة للإنتاج لزيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات.

8- تطوير البنى التحتية للصناعات السورية، وذلك من خلال إحداث مدن صناعة متطورة تتضمن أنواع الخدمات اللازمة كافة لكي تصبح هذه المدن مراكز جذب للاستثمارات المحلية والأجنبية.

9- تقديم الخدمات الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة من خلال إنشاء هيئة تكون مسؤولة كما هو موجود في الكثير من الدول العربية والأجنبية عن تنميتها وتطويرها وتحقيق التنسيق بين الوزارات والهيئات المرتبطة بنشاط المشروعات الصناعية الصغيرة كافّةً.

10- العمل على إيجاد صيغة عملية لتقوية التعاون والتنسيق و تحقيق التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة.

المراجع:

1- السيد، فاطمة – دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية – جامعة عين شمس – القاهرة 1994.

2- النعيمات، السيد عبد السلام – دور المشروعات الصناعية الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – جامعة اربد الأهلية 1999.

3- صيام، وليد دور وسائل التمويل في تنمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة– جامعة إربد أهلية –1999.

4- عوض الله، صفوت– اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية – دار النهضة – القاهرة1993.

5- عبد الرحمن، أحمد يسري– الصناعات الصغيرة في البلدان النامية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية 1995.

6- عبد الرزاق، عدنان – المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة – البعث الاقتصادي العدد /140/ – دمشق– 2001.

7- علام، سمير إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة – كلية التجارة جامعة القاهرة 2002.